بيان إخباري
يُحظر النشر حتى الساعة 07:15 بتوقيت توقيت أوروبا الشرقية (05:15 بالتوقيت العالمي) 6 يناير 2026

مؤشر PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global

مؤشر مدراء المشتريات في مصر لا يزال ضمن نطاق النمو

ديسمبر 2025
ارتفاع الإنتاج للشهر الثاني على التوالي

الشركات تستمر في تلقي طلبات جديدة أعلى

زيادة المشتريات لأول مرة منذ فبراير الماضي، مع انخفاض أعداد الموظفين

أشار مؤشر مدراء المشتريات المصري إلى استمرار التحسن في ظروف الأعمال التجارية في نهاية عام 2025، مسجلاً بذلك ثاني حالة فقط من التحسن المتتالي في أكثر من خمس سنوات. وقد استفادت الشركات من زيادة الطلبات الجديدة، مما أدى إلى توسع طفيف في الإنتاج، على الرغم من تباطؤ وتيرة النمو في كلا المجالين مقارنة بشهر نوفمبر.

ازداد النشاط الشرائي لأول مرة منذ عشرة أشهر، لكن الحذر في التوظيف أدى إلى انخفاضٍ جديد في معدل التوظيف. وظل التضخم في تكاليف مستلزمات الإنتاج منخفضًا بشكل عام، رغم أنه ارتفع قليلاً عن أدنى مستوى له في شهر نوفمبر الماضي، مما أدى إلى زيادة هامشية فقط في متوسط أسعار البيع.

مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) في مصر التابع لـ S&P Global- المعدَّل موسميًا - هو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط. ويتم حسابه من خلال مقاييس الطلبات الجديدة والإنتاج والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين ومخزون المشتريات.

انخفض مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي إلى 50.2 نقطة في شهر ديسمبر، بعد أن بلغ أعلى مستوى له في 61 شهراً وهو 51.1 نقطة في شهر نوفمبر. وظل المؤشر فوق مستوى الـ 50.0 نقطة، وهو مستوى الاستقرار، للشهر الثاني على التوالي، مما يشير إلى تحسن مستمر في أوضاع القطاع الخاص غير المنتج للنفط. وتاريخيًا، ترتبط قراءة مؤشر مدراء المشتريات البالغة 50.2 نقطة بنمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة 5% تقريبًا.

كان الدافع وراء أحدث تحسّن في ظروف الأعمال هو استمرار التوسّع في مستوى النشاط والطلبات الجديدة، وهو ما يعكس تقارير الشركات المشاركة في الدراسة عن تحسّن ظروف الطلب وزيادة إنفاق العملاء. وقد ارتفعت تدفقات الأعمال الجديدة للشهر الثاني على التوالي، رغم أن معدل النمو تراجع منذ شهر نوفمبر. واستجابة لذلك، زادت الشركات من إنتاجها، حيث شهدت قطاعات مثل التصنيع والإنشاءات نموًا، بينما شهد قطاعا البيع بالجملة والتجزئة والخدمات انخفاضاً.

في ظل التحسّن في الإنتاج والطلبات الجديدة، أفادت الشركات المصرية غير المنتجة للنفط بحدوث زيادة جديدة في نشاطها الشرائي خلال أحدث فترة للدراسة، وهي الزيادة الأولى منذ عشرة أشهر، إلا أن التقارير التي تفيد بوجود عجز لدى بعض المورّدين أدت إلى انخفاض مخزون مستلزمات الإنتاج للشهر الثالث على التوالي.

في الوقت نفسه، شهد شهر ديسمبر انخفاضاً متجددًا في التوظيف، حيث أشارت معظم الشركات التي سجلت انخفاضاً إلى وجود صعوبات في استبدال الموظفين

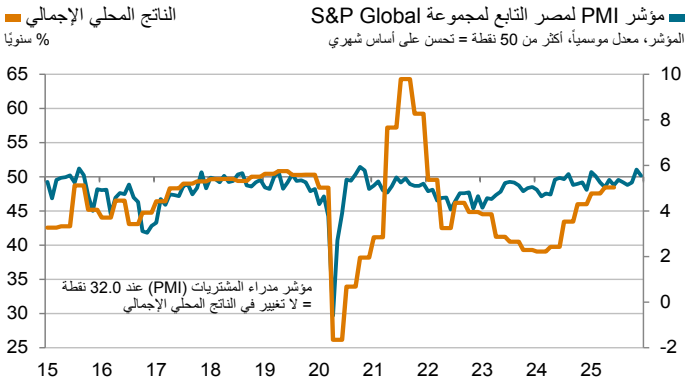

جُمعت البيانات خلال الفترة من 4 إلى 15 ديسمبر 2025.
المصدر: مؤشر مدراء المشتريات العالمي التابع لـ S&P Global، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عبر S&P Global Market Intelligence. S&P Global 2026©.

ملاحظة: على الرغم من أن قراءة مؤشر مدراء المشتريات البالغة 50.0 نقطة تشير إلى عدم وجود تغيير في الإنتاج مقارنةً بالشهر السابق بين المشاركين في الدراسة، إلا أن المقارنات التاريخية تشير إلى أن القراءة البالغة 32.0 نقطة تتوافق مع عدم وجود تغيير في النمو السنوي للاقتصاد بشكل عام (كما هو مُقاس بالناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية). وبالتالي، فإن أي قراءة لمؤشر مدراء المشتريات أعلى من 32.0 نقطة تشير إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي سنويًا، بينما تشير القراءات الأقل من 32.0 نقطة إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي.

تعليق

صرَّح ديفد أوين، خبير اقتصادي أول في S&P Global Market Intelligence، قائلً:

"شهدت الشركات المصرية تحسنًا في نهاية عام 2025. أشار مؤشر مدراء المشتريات لشهر ديسمبر إلى تحسنٍ آخر في ظروف التشغيل على مستوى القطاع غير المنتج للنفط، وهذا التحسن يمثل، عند دمجه مع أرقام شهري أكتوبر ونوفمبر، أفضل أداء ربع سنوي منذ الربع الأخير من عام 2020.

"كان التحسن في حجم الطلب عاملاً واضحًا وراء الأداء التجاري القوي خلال الأشهر القليلة الماضية. وجاءت الزيادة في المبيعات وسط تراجع ضغوط التضخم في الاقتصاد المصري، مما مكّن الشركات والمستهلكين من الإنفاق بثقة أكبر. وفي إشارة إضافية إلى اتساع نطاق النمو، ارتفعت مشتريات الشركات من مستلزمات الإنتاج للمرة الأولى منذ عشرة أشهر.

"ومع ذلك، كان التحسن العام في ظروف الأعمال أضعف في شهر ديسمبر مقارنة بالشهر الماضي، مما يشير إلى أنه ينبغي التعامل مع اتجاه النمو هذا بحذر. كما تواجه الشركات حالة من عدم اليقين المستمر على الصعيدين المحلي والعالمي، مما جعلها مترددة في إظهار التفاؤل".

PMI® by S&P Global

S&P Global 2026 ©

الذين تركوا وظائفهم. وكان الانخفاض الإجمالي هو الأكثر حدة خلال 13 شهراً، على الرغم من أنه ظل متواضعًا.

ظلت ضغوط تكلفة مستلزمات الإنتاج منخفضة نسبيًا مقارنة بالمتوسط طويل الأجل، حيث ارتفع معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج بشكل طفيف مقارنة بالشهر السابق، ولوحظت زيادات في بنود مثل الوقود والأسمنت وأجور الموظفين. ولكن كان تأثير ذلك على تكاليف الأعمال محدودًا بدرجة سمحت بحدوث زيادة هامشية فقط في إجمالي أسعار البيع.

على الرغم من أن ظروف الأعمال التجارية أظهرت علامات على التحسن، إلا أن الشركات التي شملتها الدراسة نظرت إلى النشاط المستقبلي بدرجة من التردد، حيث جاءت التوقعات للأشهر الـ 12 المقبلة مُحايدة في شهر ديسمبر، مما يعكس انخفاض مستويات الثقة خلال النصف الثاني من عام 2025.

مؤشر أسعار الإنتاج
المؤشر، معدل موسمياً، أكثر من 50 نقطة = تضخم على أساس شهري

أسعار المستهلكين
التضخم، % خلال ثلاثة أشهر/ثلاثة أشهر

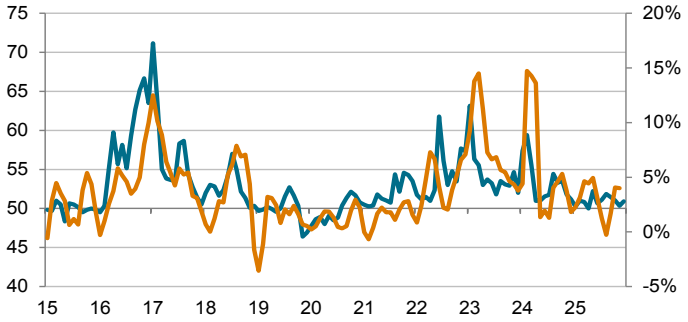

المصادر: مؤشر مدراء المشتريات من S&P Global، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ©S&P Global 2026.

معلومات الاتصال

ديفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global Market Intelligence
رقم الهاتف: 002 461 1491 44+
david.owen@spglobal.com

كريتي كورانا
الاتصالات المؤسسية
S&P Global Market Intelligence
رقم الهاتف: 7186-101-971-91+
kritikhurana@spglobal.com
press.mi@spglobal.com

إذا كنت تفضل استلام البيانات الإخبارية من ستاندرد آند بورز غلوبال، يرجى إرسال رسالة إلى البريد الإلكتروني: press.mi@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، يرجى الضغط هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر ®PMI لمصر التابع لمجموعة S&P Global من الردود على الاستبيان المُرسل إلى مديري المشتريات في لجنة تضم 400 شركة من شركات القطاع الخاص. يتم تقسيم اللجنة حسب حجم القطاع التفصيلي والقوى العاملة للشركة بناءً على المساهمات في الناتج المحلي الإجمالي. بدأت عملية جمع البيانات في ابريل 2011.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%) ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى التواصل على: economics@spglobal.com.

مؤشر مديري المشتريات المُعدّ بواسطة S&P Global

تغطي دراسات مؤشرات مديري المشتريات™ (®PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مديري المشتريات (™PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

استخدام مؤشر مدراء المشتريات (PMI) لتقدير النمو

تُتاح بيانات مؤشر مدراء المشتريات (PMI) بسرعة أكبر من الأرقام الرسمية للناتج المحلي الإجمالي (GDP) وبوتيرة أعلى، مما يوفر دليلاً استباقيًا دقيقًا على النمو الاقتصادي. تُظهر مقارنة متوسط مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي للاقتصاد المصري ككل لكل ربع سنة تقويمي مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوية منذ عام 2014 وجود ارتباط بنسبة 42%، حيث يعمل مؤشر مدراء المشتريات كمؤشر متزامن للنمو الاقتصادي.

وباستخدام هذا الارتباط كأساس لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الضمنية المستنتجة من مؤشر مدراء المشتريات، يمكننا بناء نموذج انحدار خطي بسيط (OLS) حيث يتم تفسير المعدل السنوي لتغير الناتج المحلي الإجمالي بمتغير واحد: المؤشر الرئيسي لمؤشر مدراء المشتريات للاقتصاد المصري ككل. وبالتالي، يسمح لنا النموذج بتقدير الناتج المحلي الإجمالي باستخدام المعادلة التالية:

معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي (%) = (قيمة مؤشر مدراء المشتريات × 0.269) – 8.62

وباستخدام هذه المعادلة، فإن قراءة رئيسية لمؤشر مدراء المشتريات تبلغ 32.0 تُقارن بمعدل نمو سنوي صفري للناتج المحلي الإجمالي. وكل نقطة في المؤشر أعلى (أو أدنى) تعادل تقريبًا 0.27 نقطة مئوية من نمو (أو تراجع) الناتج المحلي الإجمالي، بحيث: معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي (%) = (قيمة مؤشر مدراء المشتريات × 0.269) – 8.62

عندما يكون مؤشر مديري المشتريات (PMI) = 40 يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي 2.1%، وعند 50 يكون 4.8%، وعند 60 يكون 7.5%.

S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات مهمة وأساسية. نقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة ونتغلب على التحديات ونسرّع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والسلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات™ و®PMI هي إما علامات تجارية أو علامات تجارية مُسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مُسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.